تقـــرير

الاجتماع الثالث لمجموعة العمل حـول الـمرأة والســلام والأمــن في الـــدول العربيـــة/ الشـــرق الأوسط وشمال أفريقيا

ينـــاير 2025
الدوحة، قطـــر

يقدّم هذا التقرير ملخّصاً لأهمّ النتائج التي توصّل إليها الاجتماع الثالث لمجموعة العمل حول المرأة والسلام والأمن (WPS) في الدول العربية/ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعكس الآراء الواردة فيه مناقشات الاجتماع، ولا تعبّر بالضرورة عن مواقف الجهات المنظّمة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أيّ من المؤسّسات التابعة لها.

تدعم هذه المبادرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة كجزء من برنامج "تعزيز قيادة المرأة من أجل السلام المستدام في السياقات الهشّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، الممول من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع الجمعيّة الألمانيّة للتعاون الدولي. وتحظى هذه المبادرة أيضاً بدعم منظمة فريدريش إيبرت كجزء من الصندوق الخاص التابع للوزارة الاتحادية الألمانية لمعالجة الأسباب الأساسية للهجرة. ويضطلع الشركاء المنظّمون الآخرون كذلك بدور حاسم من خلال مساهماتهم المالية لتنظيم اجتماعات مجموعة العمل حول أجندة المرأة والسلام والأمن، ما يضمن نجاح هذه الجهود التعاونيّة واستمراريّتها.

هذا التقرير من إعداد:

MIDDLE EAST COUNCIL ON GLOBAL AFFAIRS

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
ISSAM FARES INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY & INTERNATIONAL AFFAIRS
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

UN WOMEN

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

Swedish Dialogue Institute for the Middle East and North Africa

Arab Reform Initiative

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by giz

Inclusive Peace
setting change in motion

محتـــوى
التقـــرير

I. الملخص التنفيذي	04
II. لمحة عامة عن الاجتماع الثالث لمجموعة العمل حول المرأة والسلام والأمن سلسلة الكتل: من الإدارة إلى التّجارة	06
III. تحديد التحدّيات الرئيسية وأولويات أجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة	07
IV. الاجتماعات الخارجية والتعاون مع الجهات المعنيّة في الدوحة	10
V. ندوة عامة: مشاركة النساء في بناء السلام: استعادة سرديات السلام والدمج في الشرق الأوسط	11
VI. ملخّص النتائج الرئيسية للاجتماع والتوصيات الصادرة عنه	12

الملخّـــص التنفيـــــذي

عقدَت مجموعة العمل حول المرأة والسلام والأمن في الدول العربيّة اجتماعها الثالث في مقرّ مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية في العاصمة القطرية، الدوحة بين 27 و29 يناير 2025.

يقود المركز الإقليمي للمرأة والسلام والأمن في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدوليّة إلى جانب المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربيّة مجموعة العمل التي تضمّ مجموعة من المتخصّصات في مجال المرأة والسلام والأمن، من صانعات سلام وخبيرات سياسات وباحثات وممثلات عن القطاع الخاص منخرطات في مجال بناء السلام وحلّ النزاعات في البلدان المتضرّرة من الصراعات في المنطقة العربية/ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتتعاون مجموعة العمل أيضاً مع عدد من الشركاء الإقليميين والدوليين، بما يشمل مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدوليّة، والجمعيّة الألمانيّة للتعاون الدولي، و معهد الحوار السويدي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومؤسسة فريدريش إيبرت للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و مبادرة الإصلاح العربي، والسلام الشامل.

عُقد هذا الاجتماع الذي استمرّ على مدى ثلاثة أيام، في إطار سلسلة جلسات حوارية تهدف إلى إعداد "ورقة بيضاء بشأن السياسات حول المرأة والسلام والأمن، تهدف إلى وضع نهج إقليمي للتعاطي مع مسألة المرأة والسلام والأمن"، واقتراح خطوات عملية لتعزيز تنفيذها في الدول العربية. كما تسعى إلى دمج الرؤى الإقليمية في النقاشات العالمية حول هذه المسألة، بخاصة مع اقتراب الذكرى الخامسة والعشرين لصدور قرار مجلس الأمن رقم 1325. وبينما سيظلّ محتوى الورقة مرناً تماشياً مع الديناميات الإقليميّة المتغيّرة، ستُعمّم على نطاق واسع لدى الجهات الفاعلة دولياً وإقليمياً ووطنياً على مدى العام 2025.

انضمّت مشاركات جديدات من الدول الخليجية إلى الأعضاء المجتمعين القادمين من العراق ولبنان وليبيا وفلسطين والسودان وسوريا من أجل مناقشة السياسات الرامية لتعزيز حضور مجموعة العمل وتأثيرها، ونشر الورقة البيضاء. وقد ناقشت المشاركات موضوعات متنوّعة، منها المقاربات البديلة لتحقيق السلام والحلول المستندة إلى المجتمعات المحلّية ودمج رؤى النساء في عمليات السلام.

تناولت المجموعة تأثيرات أجندة المرأة والسلام والأمن في سياق الاحتلال، مشدّدة على ضرورة معالجة العوائق المنهجية التي تعرقل المشاركة الفاعلة للنساء في مفاوضات السلام وإعادة الإعمار بعد الصراعات. قيّمت المشاركات أيضاً دور خطط العمل الوطنيّة حول المرأة والسلام والأمن بوصفها أدوات إستراتيجية لتعزيز جهود بناء السلام، وشدّدن على أهميّة التزام الحكومات والجهات الإقليمية بتنفيذها. وفيما يستعدّ المجتمع الدولي لإحياء الذكرى الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى الخامسة والعشرين لقرار مجلس الأمن 1325، استعرضت مجموعة العمل الإنجازات السابقة والتحدّيات المستمرّة، مشيرة إلى ضرورة تكثيف جهود المناصرة واعتماد سياسات عملية للدفع قدماً بأجندة المرأة والسلام والأمن في الدول العربية.

اختُتم الاجتماع بتنظيم لقاءات خارجية مع الجهّات المعنيّة الفاعلة في الدوحة، ما أتاح لأعضاء مجموعة العمل عرض مخرجات الاجتماع وتوصياته حول الورقة البيضاء مباشرة أمام الجهّات الفاعلة الإقليمية. وفي اليوم الأخير، نُظّمت ندوة عامة تناولت مساهمات المرأة في عمليات الوساطة في المنطقة العربية، بهدف إعلاء أصوات المشاركات وإيصال توصياتهنّ إلى الجهات المعنيّة في الدوحة وممثّلي المجتمع الدولي.

وقد أكّد الاجتماع أهميّة التعاون الإقليمي وتبادل المعارف لتعزيز قيادة المرأة لجهود السلام والأمن. ومن خلال حشد الأصوات والخبرات المتنوّعة، تواصل مجموعة العمل السعي نحو بناء رؤية مشتركة لسلام شامل ومستدام في المنطقة.

لمحة عامة عن الاجتماع الثالث لمجموعة العمل حول أجندة المرأة والسلام والأمن

عقدَت مجموعة العمل حول أجندة المرأة والسلام والأمن في الدول العربيّة اجتماعها الثالث في مقرّ مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية بين 27 و29 يناير 2025، بمشاركة لفيف متنوّع من الخبيرات، منهن صانعات سلام ومحلّلات سياسات وباحثات أكاديميات وممثّلات عن القطاع الخاص، ما وفّر منصّة غنيّة للدفع قدماً بالنقاش حول التطبيق الفعّال لأجندة المرأة والسلام والأمن في الدول العربية. وقد ضمّ الاجتماع مشاركات من العراق والسودان وسوريا وفلسطين ولبنان وليبيا والدول الخليجية، ما يعكس طيفاً واسعاً من وجهات النظر حول التحدّيات الفريدة المتعلّقة بالسلام والأمن في السياقات المتأثّرة بالصراعات في المنطقة.

بناءً على مخرجات ونتائج الاجتماع الأول الذي عُقد في عمّان والاجتماع الثاني في جنيف، في العام 2024، ركّز هذا الاجتماع على صقل محتوى الورقة البيضاء حول المرأة والسلام والأمن التي تقدّم رؤية إقليمية حول هذه القضية وتُعدّ أساساً إرشادياً للمبادرات المستقبلية وتعزّز تنفيذ الأجندة بفعّالية. ركّزت النقاشات على وضع اللمسات الأخيرة على الورقة، وإعداد إستراتيجيات لتوزيعها على أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتحديد أساليب مبتكرة لتعزيز حضور مجموعة العمل على الصعيدين الإقليمي والعالمي. شاركت الحاضرات في نقاشات معمّقة حول النهج البديلة والأكثر شمولية لبناء السلام، مع تسليط الضوء على مفهوم عوائد السلام، والتأكيد على أهميّة الحلول القائمة على المجتمعات المحلّية في تعزيز الاستقرار المستدام في مراحل ما بعد الصراعات.

برز إدماج منظور قضايا المرأة في اتفاقيات وقف إطلاق النار كموضوع نقاش حاسم، يؤكّد على الحاجة إلى عمليات حوار شاملة تعكس واقع النساء وتجاربهنّ بشكل حقيقي، بالأخصّ في المناطق المتضرّرة من الصراعات. أتاح الاجتماع أيضاً فرصة ثمينة من أجل تقييم دور خطط العمل الوطنية حول المرأة والسلام والأمن كأدوات إستراتيجية لبناء السلام.

ناقشت الحاضرات بصراحة العوائق المختلفة التي تعرقل تنفيذ الخطط الوطنية بفعالية، وأكّدن بالإجماع على ضرورة أن تبدي الحكومات والجهات الإقليمية المعنيّة التزاماً أكبر من أجل تجاوز هذه العوائق.

ركّزت مناقشة أخرى على انعكاس الاحتلال المستمرّ على تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، حيث شدّدت المشاركات على العوائق المنهجية التي يفرضها الاحتلال، والتي تعرقل مشاركة النساء الفعّالة في مفاوضات السلام وجهود إعادة الإعمار بعد الصراع. ونظراً لهذه التحدّيات، عملت المجموعة بشكل جماعي على وضع إستراتيجيات مبتكرة للتغلّب على هذه العوائق وتعزيز دور النساء في عمليات السلام.

وفيما يحيي المجتمع الدولي هذا العام الذكرى الخامسة والعشرين لإصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 والذكرى الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، جدّدت مجموعة العمل التزامها بالتعاون الإقليمي وجهود المناصرة وتبادل المعارف والممارسات الفضلى. وقد شدّد الاجتماع على أهميّة الحفاظ على زخم أجندة المرأة والسلام والأمن في الدول العربية، لضمان أن يبقى صوت المرأة وقدرتها على اتخاذ القرار والقيادة في مقدّمة جهود السلام والأمن وإعادة الاعمار المرتقبة. وستساهم النقاشات والمخرجات المنبثقة عن هذه الجلسة في تشكيل المسارات والمبادرات المستقبلية، لا سيّما مع استعداد مجموعة العمل لمحطّات مرحلية في مجال المناصرة على مدى العام 2025.

تحديد التحدّيات الرئيسية وأوليات أجندة المرأة والسلام والأمن في المنطقة

1. السردية الغربية وطمس الأصوات

تطرح هيمنة السردية الغربية على تصوير واقع النساء العربيات تحدياً مستمرّاً، فغالباً ما تختزل هوياتهنّ المتشابكة من خلال إظهارهنّ كضحايا فحسب، ما يهمّش أصواتهنّ وإسهاماتهنّ. تتجاهل هذه السردية الأدوار المتنوّعة التي تضطلع بها النساء في مجالات السياسة والدبلوماسية والنشاط الحقوقي، بل وحتى انخراطهنّ في بعض التنظيمات المتطرّفة. فيشوّه هذا التصوير المبسّط واقع التجارب النسائية، ويتجاهل قدرتهنّ على القيادة والصمود والتأثير في مجتمعاتهن. ومن شأن الاعتراف بالأوجه المتعدّدة للنساء في المنطقة أن يدحض الصور النمطية المؤذية، ويبني فهماً أعمق لهوياتهنّ وأدوارهنّ في القضايا المعاصرة.

2. الاحتلال عائق أمام المساواة بين الجنسين

يقوّض الاحتلال بشدّة الجهود الرامية لتحقيق المساواة بين الجنسين فيقلّص إلى حدّ كبير حقوق النساء ومشاركتهنّ السياسية والاجتماعية. إذ تحدّ هذه القيود من قدرتهنّ على تولّي منصاب قيادية والمشاركة في عمليات اتّخاذ القرار ويقلّل من تأثيرهنّ في السياسات التي تطال مباشرة حياتهنّ ومجتمعاتهنّ. بالتالي، غالباً ما تُغيّب النساء عن النقاشات والفرص التي تُعدّ أساسيّة لترسيخ حقوقهنّ وتحسين مشاركتهنّ الاجتماعية بشكل عام.

3. الاستبعاد من اتفاقات وقف إطلاق النار

على الرغم من الاعتراف الدولي بدور المرأة الأساسي في بناء السلام وحلّ النزاعات، ما زالت النساء يُستبعَدن بشكل منهجي من مفاوضات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام المرتبطة بها. هذا الاستبعاد لا يقتصر على تهميش أصواتهنّ فحسب، بل يعوّق أيضاً التوصّل إلى حلّ شامل ومستدام للنزاع ويقلّل من فعالية جهود إعادة الإعمار ما بعد الحرب. فوجهات نظر النساء وتجاربهنّ أساسيّة في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات وفي تحديد متطلّبات إعادة الإعمار العادلة في مرحلة ما بعد الصراع، وكذلك في تعزيز السلام الدائم. بالتالي، تغييبهنّ عن هذه النقاشات الحاسمة يقود إلى تبنّي نهج يفتقر إلى التكامل والتوازن، وبالتالي أقلّ فعاليّة في إعادة بناء المجتمعات التي مزّقتها الحروب.

4. تمثيل المرأة في السياسة

التمثيل السياسي للمرأة خطوة أساسيّة نحو الحوكمة الشاملة، ولكن لا بدّ من التأكيد أنّ زيادة عدد النساء وحده لا يكفي لتحقيق تقدّم على صعيد المساواة. إذ ينخرط طيف واسع من النساء في السياسة، تحمل كلّ منهنّ رؤى فريدة من نوعها تستند إلى خلفياتهنّ ومعتقداتهنّ. ومن شأن التشجيع على المشاركة الواسعة أن يمنح كافة النساء القدرة على المساهمة في صناعة القرار السياسي، مع تأكيد الحاجة لمواصلة الجهود للدفع قدماً بإنصاف النساء. بالتالي، لا بدّ من تجاوز التمثيل السطحي للنساء، والعمل على تحقيق تمثيل حقيقي يضمن تقدّماً فعلياً للجميع.

5. التحدّيات الناجمة عن التشكيك بشرعية مبادرات السلام التي تقودها النساء ومصداقيتها

غالباً ما تقابَل مبادرات السلام التي تقودها نساء بالتشكيك والتدقيق، ما قد يقوّض شرعيّتها وفعاليتها. غالباً ما يشكّك المنتقدون بقدرة النساء على التأثير في عمليات السلام الرسمية، نظراً لأنّ ديناميات السلطة التقليدية تميل لصالح الهياكل القيادية الذكورية. وينبع هذا التشكيك عن أعراف اجتماعية متجذّرة تستخفّ بأدوار النساء في حلّ النزاعات وصنع القرار. بالتالي، تواجه هذه المبادرات صعوبات كبرى في كسب الاعتراف والدعم من أصحاب المصلحة الرئيسيين، ما يحدّ من تأثيرها الإجمالي في مفاوضات السلام. كما تعقّد هذه التحدّيات الجهود الرامية لإدماج وجهات نظر متنوعة في الحوار، ما يقلّل من فرص التوصّل إلى حلول سلام شاملة ومستدامة. لذا، فإنّ معالجة هذه الإشكاليات ضرورية لإعلاء أصوات النساء وضمان الاعتراف بإسهاماتهن القيّمة في السعي لتحقيق السلام الدائم.

6. الإقصاء السياسي للحركات الشعبية وضعف تمثيلها

تميل النقاشات العالميّة، لا سيّما على مستوى الأمم المتحدة والمنتديات الدولية، إلى أن تكون خاضعة بشكل كبير لنفوذ أصحاب المصلحة من النخب وصنّاع القرار، ما يحدّ من تنوّع التمثيل ويهمّش الحركات الشعبية، بخاصة الحركات النسائية. فرغم الدور المحوري لهذه الحركات في بناء السلام، لتقديمها رؤى وحلولاً فريدة تستند إلى التجارب الحياتية للمجتمعات، فإن مساهماتها تُغفل في كثير من الأحيان، ما يخلّف فجوة كبيرة في الخطاب المتعلّق بعمليات السلام الفعّالة والشاملة.

7. غياب التدابير العالمية لإرساء سلام تحولي

يتزايد التشكيك في فعاليّة عمليات السلام العالمية، بخاصة نظراً لتعثّرها في تحقيق تقدّم ملموس على صعيد أجندة المرأة والسلام والأمن. فقد تعثّرت المبادرات الدبلوماسية العالمية من أجل السلام في تعزيز المساواة، حتى أنّها أخفقت أيضاً في معالجة أوجه الفجوات بين الجنسين المتجذّر في المناطق المتأثّرة بالصراعات، أو حتى التخفيف منها. ويحذّر المراقبون من أنّ غياب التزام حقيقي يراعي وجهات النظر النسائية ويعالج ما يواجهنه من تحدّيات في هذه المناطق، يهدّد بإدامة دوائر العنف والتهميش. وتكشف هذه الإخفاقات عن ثغرات جوهرية في الإستراتيجيات القائمة، وتؤكّد على ضرورة تبنّي نهج أكثر شمولية ومحدّد الأغراض يُعطي الأولوية لأصوات النساء واحتياجاتهن في مفاوضات السلام وجهود إعادة الإعمار ما بعد الصراع.

8. التناقضات في السياسات الدولية

يكمن التحدّي الرئيسي الذي يعترض مبادرات السلام العالمية في التناقضات العميقة التي تشوب سياسات الدول الأعضاء، حيث تدعو هذه الدول إلى إحلال السلام، بينما تمارس سياسات تقوّضه. فكثير من الدول الأعضاء التي ترعى عمليات السلام أو تؤثّر فيها، أو تدعم جهوداً واسعة لبناء السلام، تنشط في تجارة الأسلحة الدولية أو تزيد من إنفاقها العسكري، ما يقوّض مصداقيتها ويحدّ من قدرتها على تحقيق سلام حقيقي. فعلى سبيل المثال، على الرغم من الدعوات التي تطلقها هذه الدول لإبرام اتفاقيات شاملة لنزع السلاح والحدّ من انتشار الأسلحة، تواصل بيع الأسلحة ونقلها إلى مناطق الصراعات التي غالباً ما تكون المناطق نفسها التي تتدخّل فيها بصفتها وسيطاً.

هذا النهج لا يزيد من حدّة العنف الدائر فحسب، بل يعيق أيضاً تقدّم المفاوضات الدبلوماسية، ما يقوّض جهود بناء السلام. كما أنّ المعضلة الأخلاقية الناتجة عن التناقض بين الدعوة إلى السلام من جهة، ودعم تدفّق الأسلحة إلى المناطق المضطربة من جهة أخرى، يطرح تساؤلات جدّية حول مدى التزام هذه الدول بتحقيق الاستقرار العالمي. ويتجلّى هذا التناقض بشكل واضح في سياسات بعض الدول الأعضاء التي تطرح نفسها كطرف ثالث راعٍ للسلام، مثل الولايات المتحدة التي تؤدّي دوراً محورياً في التوسّط لحلّ النزاعات بينما تواصل في الوقت نفسه تعزيز استثماراتها العسكرية وتصدير السلاح. إنّ استمرار هذا التناقض يهدّد فرص إحلال سلام دائم. لذلك، أصبح من الضروري إعادة تقييم أولويات جهود السلام الدولية، والتدقيق أكثر في الدول الأعضاء المتنفّذة التي تتبنى نهجاً متناقضاً بين الدعوة إلى السلام والممارسات التي تقوضه.

التواصل وتحديد الجهات المعنيّة الرئيسيّة بالورقة البيضاء للسياسات

تضمّنت عملية تحديد الجهّات المعنية تصنيف الجهّات الفاعلة إلى فئات مختلفة، شملت الجهّات العامة (مثل المؤسّسات الأكاديمية)، والإعلامية، والخاصة (مثل الحكومات المحلّية)، والمجتمعية، والدولية (مثل الأمم المتحدة). كما أشار أعضاء مجموعة العمل إلى الفرص الفريدة المتأتية عن التعاون مع الدول الخليجية، نظراً لنفوذها في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية، ودورها المتنامي في عمليات السلام الإقليمية. ورأت مجموعة العمل في ذلك فرصة إستراتيجية لدعم جهود المناصرة، ما يسهم في تعزيز التوافق بين أجندة المرأة والسلام والأمن، والجهود الدبلوماسية الجارية والمستقبلية بقيادة الدول الخليجية.

بالإضافة إلى ما سبق، حدّدت مجموعة العمل فرصة رئيسيّة أخرى لتعزيز جهود المناصرة، تتمثّل في توسيع نطاق التواصل ليشمل، إلى جانب النساء والمنظمات النسائية، الشباب والمنظمات الشبابية. كما أكّدت المجموعة على أهميّة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب العالمي لتعميق التضامن الإقليمي وإعلاء أصوات هذه البلدان. ومن شأن هذا النهج أن يسهم في تبادل المعرفة والدعم، فضلاً عن إنشاء منصّات مشتركة للمناصرة، تعزّز أجندة المرأة والسلام والأمن ضمن سياقات ثقافية وسياسية متنوّعة.

تشمل التحدّيات التي تم تحديدها التغلّب على الشكوك بشأن فعالية جهود السلام العالمية، ودمج وجهات النظر الإقليمية في السرديات الغربية المهيمنة، وضمان أن تراعي جهود المناصرة الحساسيات الثقافية المحلّية.

ينبغي أن ترتقي الورقة البيضاء بشأن السياسات، التي لا تزال قيد الإعداد، من إطارها النظري إلى إستراتيجيات عملية قابلة للتنفيذ. وقد شدّدت الجلسة على أهميّة التحلّي بالمصداقية والشرعية، إلى جانب بناء الشراكات والتحالفات، لا سيّما في البيئات المحافظة التي تبدي مقاومة كبيرة للخطاب المتعلّق بالنوع الاجتماعي. وللتغلّب على مثل هذه التحدّيات، من الضروري أن تكون إستراتيجية المناصرة ذات صلة بالسياقات المحلّية، ومدركة للتحدّيات الثقافية الفريدة في كلّ منطقة. ويتطلّب ذلك تأطير قضايا النوع الاجتماعي بطريقة تتماشى مع القيم المحلّية، مع الحفاظ على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى توخّي الدقّة في صياغة الرسائل، ينبغي أن تعتمد إستراتيجية الاتصال المستهدفة على قنوات متنوّعة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، لضمان وصولها إلى شريحة أكبر من المجتمع. ومن الضروري ألّا يقتصر استخدام هذه المنصّات على الترويج لأجندة المرأة والسلام والأمن، بل يتعدّاها للتفاعل مع مجموعة متنوّعة من الجهات المعنيّة، بدءاً من صنّاع السياسات الإقليميين، وصولاً إلى الحركات الشعبية. وتعتمد هذه الإستراتيجية أيضاً على إشراك الشخصيات المؤثّرة—بما في ذلك القيادات الروحية، وقادة المجتمع، والشخصيات السياسية الإقليمية—لدورهم في تعزيز شرعية الرسالة وتوسيع نطاق انتشارها. إذ يمكن لهؤلاء الفاعلين أن يكونوا حلفاء مؤثّرين في دعم أجندة المرأة والسلام والأمن، لا سيّما في البيئات المحافظة.

وعلاوة على ذلك، لكي تُحدث جهود المناصرة تأثيراً دائماً، يجب أن تحمل الطابع الإقليمي الواضح. وهذا ما يفرض على القادة الإقليميين والمؤسّسات الإقليمية إعداد سياسات خاصة بهم والحرص على إشعار الجهات الفاعلة المحلّية بالانخراط في أهداف الحملة وبالقدرة على قيادة هذه الجهود. ومع تقدّم الحملة، ستحتاج إلى تبسيط رسائلها الأساسية، وضمان اتّساقها واقتناع جميع الجهات المعنيّة بها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي استحداث أدوات وأطر ملموسة تتحدّى الهياكل الأبوية الراسخة والحواجز الثقافية بشكل فعّال مع الحرص على حماية حقوق المرأة وتعزيزها في المنطقة. والهدف من كل ذلك إنشاء نموذج مناصرة مستدام يمكنه معالجة المخاوف الفورية وتحقيق التغيير الهيكلي على المدى الطويل.

الاجتماعات الخارجية والتعاون مع الجهات المعنيّة في الدوحة

ولدعم هدف مجموعة العمل حول المرأة والسلام والأمن في رفع أصوات نساء المنطقة إلى مسامع المجتمع الدولي والجهات المعنيّة الإقليمية، عقدت المجموعة اجتماعين خارجيين رئيسيّين في الدوحة. وقد وفّر هذان اللقاءان فرصة قيّمة للتواصل مع الجهّات الفاعلة الرئيسية المنخرطة في الجهود الإنسانية والخطاب الإعلامي حول الصراع وبناء السلام. عُقِد الاجتماع الأول مع صندوق قطر للتنمية، وركّز على تداعيات الصراع في فلسطين وسوريا وليبيا. وقد تشاركت مجموعة العمل الرؤى حول عملها وأهدافها، مؤكّدة على دورها في الدعوة إلى إشراك المرأة في جهود السلام والأمن. وركّزت المناقشات على التحدّيات التي تواجه النساء في هذه المناطق المتأثّرة بالصراعات، واستكشفت سبل التعاون الممكنة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية والتنموية العاجلة. وأتاح الاجتماع لمجموعة العمل فرصة إبراز دور المبادرات النسائية في حل الصراعات وتعزيز جهود بناء السلام، ما يؤكّد أهميّة تبنّي مقاربات مستجيبة للنوع الاجتماعي في برامج المساعدات التنموية.

زارت مجموعة العمل قناة الجزيرة أيضاً، إحدى أبرز الجهّات الإعلامية الإقليميّة، لجولة في مقر الشبكة. وجاءت هذه الزيارة استجابةً لاجتماعات سابقة لمجموعة العمل خلصت إلى أنّ وسائل الإعلام تعدّ جهة أساسية في تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن، لا سيّما من خلال دورها في تشكيل الخطاب العام والتأثير في السياسات ذات الصلة.

وقد ساهمت هذه المشاركات في الدوحة في تعزيز الانفتاح الدولي لمجموعة العمل، وتواصلها مع وكالات التنمية والجهّات الإعلامية الفاعلة مع التأكيد على الدور المحوري لأصوات النساء في ترسيخ جهود السلام والأمن والجهود الإنسانية.

ندوة عامة:
مشاركة النساء في بناء السلام: استعادة سرديات السلام والدمج في الشرق الأوسط

اختتمت مجموعة العمل اجتماعها الثالث بتنظيم ندوة عامّة، بهدف إتاحة الفرصة لأعضاء المجموعة لمخاطبة الجهات الوطنية المعنيّة وممثّلي المجتمع الدولي في الدوحة. وعُقدت في 29 يناير 2025 تحت عنوان : "مشاركة النساء في بناء السلام: استعادة سرديات السلام والدمج في الشرق الأوسط"شاركت فيها نخبة من الباحثات والناشطات البارزات للتأكيد على الدور المحوري للمرأة في بناء السلام والأمن.

نُظّمت هذه الندوة بالشراكة بين معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت ومجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، لتسليط الضوء على التحدّيات الهيكلية التي تواجهها النساء في مناطق الصراعات، مع التركيز على دور صمودهن في بناء عمليات السلام.

وشاركت في هذه الندوة كلّ من:

- **د. دلال عريقات، أستاذة مشاركة في الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين**
- **د. نورة شعيبي، أستاذة مساعدة، جامعة الكويت**
- **د. ربى محيسن، المؤسّسة والمديرة لمنظمة "سوا" للتنمية والإغاثة**
- **السيدة كرما إكمكجي، المستشارة الرئيسية في المركز الإقليمي للمرأة والسلام والأمن، في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت**

واستعرضت الدكتورة دلال عريقات في مداخلتها التأثير المتغيّر للصراع في النساء الفلسطينيات، اللواتي، وإن بتن يشكّلن غالبية الضحايا، يواصلن أداء دورهن الفاعل في التغيير. في الوقت ذاته، سلّطت الدكتورة ربى محيسن الضوء على معاناة النساء السوريات النازحات، ولا سيّما ربّات الأسر، ودورهنّ القيادي في جهود الوساطة رغم استبعادهنّ من مفاوضات السلام الرسمية.

واستعرضت الجلسة توسّع دور المرأة في المجال الدبلوماسي والقيادة السياسية. وأشارت الدكتورة نورة شعيبي إلى التحوّل في الأدوار النمطية للنساء والرجال، إذ أصبحت النساء فاعلات أساسيات في الاحتجاجات، وبناء السلام، والجهود الإنسانية في مختلف أنحاء المنطقة. من جانبها، شدّدت السيدة كارما إكمكجي على أهمية المشاركة الاستباقية و"ريادة الأعمال الدبلوماسية"، داعيةً النساء إلى الانخراط المبكر في المفاوضات والمسارات الدبلوماسية. واتفقت المتحدثات على ضرورة إجراء إصلاحات مؤسّسية تضمن انتقال تمثيل المرأة من النشاط الشعبي إلى المشاركة الفاعلة في عمليات السلام الرسمية. واختُتمت الندوة برسالة واضحة: لا يمكن تحقيق سلام مستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من دون سياسات ملموسة تضع النساء في مواقع صنع القرار في عمليات حل الصراعات.

ملخّص النتائج الرئيسية والتوصيات:

يعرض القسم التالي خلاصة النتائج والتوصيات الرئيسيّة التي توصّل إليها الاجتماع الثالث لمجموعة العمل حول أجندة المرأة والسلام والأمن. تستند هذه النقاط إلى المناقشات السابقة وتعيد التأكيد على أهمية إستراتيجيات السلام والأمن القابلة للتنفيذ والتي تقودها دول المنطقة. وستتناول الورقة البيضاء بشأن السياسات القادمة مجموعة شاملة من التوصيات.

1. توظيف نفوذ الدول الخليجية لتحقيق الاستقرار الإقليمي:

ينبغي على الدول الخليجيّة أن تسخّر نفوذها المالي والسياسي لدعم الاستقرار الإقليمي من خلال الاستثمارات الاقتصادية، والوساطة الدبلوماسية، وإستراتيجيات السلام القائمة على التنمية.

يجب ألّا يقتصر دورها على التدخّلات السياسية قصيرة الأجل، بل يتعدّاه إلى الجهود طويلة الأجل التي تعزّز الاستقرار المستدام.

2. الانتقال من النظرية إلى العمل:

يجب أن تتجاوز سياسات المرأة والسلام والأمن الأطر النظرية وأن تُترجَم إلى إستراتيجيات سلام محلّية قابلة للتنفيذ تعالج ديناميّات الصراع بشكل مباشر.

من شأن الدعوة إلى السلام المترافقة مع الانخراط في مبيعات الأسلحة وتعزيز العسكرة أن تقوّض المصداقية؛ لذا ينبغي أن تعكس السياسات الواقع على الأرض لضمان الاتساق والثقة.

3. إعلاء الصوت الإقليمي:

تعزيز التعاون بين شعوب الجنوب العالمي لتحدّي السرديات الغربيّة السائدة ودعم عمليات السلام التي تقودها القوى الإقليميّة والمركّزة محلّياً.

الانتقال من أطر العمل المفروضة من الخارج إلى الإستراتيجيات المدروسة محلّياً التي تعكس تنوّع التاريخ الإقليمي، والمشهد السياسي، والحاجات الاجتماعية.

على جهود بناء السلام أن تقدّم رفع الصوت الإقليمي على النماذج المتمحورة حول الغرب، وضمان التوصّل إلى حلول مستدامة وملائمة للسياق المطروح.

4. إدراج بنود حول النوع الاجتماعي في اتفاقيات السلام:

ينبغي أن تتضمّن جميع اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقيات السلام بنوداً إلزامية تتعلّق بالنوع الاجتماعي، مع لَحظ آليات رصد منظّمة لمراقبة التنفيذ والفعالية.

5. دعم النساء تحت الاحتلال:

ينبغي على الجهات الفاعلة في مجال المرأة والسلام والأمن وفضاءات السياسات أن تعترف بحقائق الاحتلال وتتصدّى لها، ولا سيّما تأثيره في حقوق المرأة وسلامتها وقدرتها على التنقل والمشاركة السياسية.

6. إعطاء الأولوية للوقاية المبكرة من الصراعات بدلاً من الاستجابات التفاعلية:

ينبغي أن تتحوّل إستراتيجيات الأمن الوطني من الإدارة التفاعلية للأزمات إلى الوقاية الاستباقية من الصراعات.

يجب دعم المرأة لتؤدّي دوراً محورياً في أنظمة الإنذار المبكر، وجهود الوساطة، وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود، بالنظر إلى أنّ مشاركتها تزيد من استدامة السلام.

7.تعزيز الحماية القانونية للنساء في سياقات ما بعد الصراع:

ينبغي تعزيز الأطر القانونية في مرحلة ما بعد الصراع لضمان حماية حقوق المرأة، مع التركيز على التصدّي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ومعالجة آثار اضطراب ما بعد الصدمة.

8. توسيع اتفاقات وقف إطلاق النار بما يتجاوز الأطراف العسكرية:

يجب أن تمتد اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقيات السلام إلى ما هو أبعد من الأطراف العسكرية، لتشمل المدنيين، ولا سيّما النساء ومنظّمات المجتمع المدني، ما يضمن التوصّل إلى عمليات سلام أكثر شمولية وتمثيلاً.

© جميع الحقوق محفوظة 2025

MIDDLE EAST COUNCIL ON GLOBAL AFFAIRS
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
ISSAM FARES INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY & INTERNATIONAL AFFAIRS
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
UN WOMEN
Inclusive Peace
setting change in motion
FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
Swedish Dialogue Institute for the Middle East and North Africa
Arab Reform Initiative
german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT
Implemented by
giz